الأنباء
السبت 15 يونيو 2013

تمنى أن يكون الإجماع السياسي والشعبي على قرار «الدستورية» عكس تطورا في الوعي الوطني

الغانم: على الحكومة أن تتحمل مسؤولياتها كاملة وتضرب بيد من حديد كل من يهدد وحدتنا الوطنية

مرزوق الغانم

تمنى النائب السابق مرزوق الغانم ان يكون الاجماع السياسي والشعبي على أهمية قرار المحكمة الدستورية «قد عكس تطورا في الوعي الوطني لدى الجميع خصوصا أولئك الذين رفضوا اللجوء الى هذا الخيار وفضلوا خيارات أخرى».

وأعاد الغانم في تصريح له امس التذكير «اننا نحن الذين قدموا الطعون الى القضاء في موضوع الصوت الواحد لجلاء ما اعتبرناه مخالفا للارادة الشعبية وقد تحملت أنا وزملائي الكثير من التجني والهجوم من الموالاة ومن بعض المعارضة على السواء لأننا أعلنا موقفا مبدئيا رافضا لمبدأ مرسوم الضرورة وفي الوقت نفسه لجأنا الى المؤسسات والى قضائنا النزيه الذي نفتخر به ولم نلجأ الى وسائل أخرى مثل تأجيج الشارع واطلاق العنان للغرائز القبلية والطائفية وتجاوز الأصول والأعراف والتقاليد في السجال السياسي».

وأضاف: «نتمنى اليوم ان نعود جميعا الى رحاب العمل الوطني وحده وان نضع نصب أعيننا مصلحة الكويت وأمنها واستقرارها في وضع اقليمي مشتعل بدأ دخانه يصل الينا وبدأت غيومه الطائفية السوداء تغطي اجواءنا، وعلى الحكومة كسلطة تنفيذية قبل غيرها ان تتحمل مسؤولياتها كاملة سواء في الضرب بيد من حديد على يد كل من يهدد وحدتنا الوطنية وفي فتح باب المشاركة الشعبية من أوسع أبوابه مهما كان الحكم الذي سيصدر من المحكمة الدستورية، فالقضاء يفصل في قضايا منظورة أما الحلول السياسية فموضوع آخر ونعتقد ان على الحكومة اتخاذ الاجراءات الضرورية لتصحيح المسار الديموقراطي في البلاد بغض النظر عن الأحكام التي ستصدر والتي هي موضع التزام والزام واحترام».

دعا جميع تكتلات ومكونات المجتمع لنبذ ورفض خطاب الكراهية

«المنبر»: نرفض الخطابات المؤججة للصراع الطائفي الداعية للتناحر بين مكونات المجتمع الواحد

أصدر المنبر الديموقراطي بيانا صباح امس حول الاوضاع في سورية ورفض الخطابات المؤججة للصراع الطائفي جاء فيه:

يتابع المنبر الديمقراطي بقلق شديد ما يحدث في القطر العربي السوري الشقيق من انحراف لمسار المناصرة والتأييد لأطراف الصراع فيه، والذي أخذ بعدا طائفيا بغيضا شوه الهدف الأساسي والمحوري لانتفاضة وحراك الشعب السوري المتعطش لحياة كريمة قوامها الحرية والعدالة الاجتماعية ونظام ديموقراطي يؤمن بالتعددية، خصوصا ان حراكه انطلق بسلمية معلنة ضد نظام مستبد واجه الاصوات السلمية بعنف مفرط من خلال استخدامه للسلاح وآلياته العسكرية.

وقد بات واضحا للجميع تداخل وتقاطع مصالح ومواقف العديد من الدول تجاه هذا الصراع، فانقسمت الدول العظمى بمواقفها كل بحسب مصلحته، فالصين وروسيا رفضتا اي تدخل عسكري لدعم ومناصرة الشعب السوري وتغاضتا عن تدخل سافر لحزب الله اللبناني ومساندة ايران للنظام السوري، كما رفضت دول أوروبا وأميركا التدخل العسكري ودعم الشعب السوري وغضت النظر عن تهريب السلاح الفردي، إضافة إلى دخول فصائل إسلامية جهادية بدعم ومباركة من بعض دول الخليج العربية. وقد فجر تدخل حزب الله اللبناني بمذبحة مدينة القصير الصراع الطائفي بين مختلف الأطراف المعنية بالقضية السورية وهو ما يعني زج الحراك الشعبي السوري لمنعطف تتجاوز خطورته ارض الصراع، وما نقل الخطاب الطائفي لدول الإقليم بشكل عام والكويت بشكل خاص الا مثال على هذا الانحراف، فلم ينتفض إخواننا السوريين على الظلم من اجل الطائفية فقد انصهر الشعب بكل مكوناته من مسلمين بكافة مذاهبهم وطوائفهم ومعتقداتهم وأعراقهم ومن الديانات الأخرى من اجل رفع الظلم عنهم ومن اجل حريتهم وكرامتهم.

ونحن إذ نستنكر ونرفض تلك الخطابات المؤججة للصراع الطائفي الداعية للتناحر بين مكونات المجتمع الواحد، كما نستغرب في المقابل الصمت المريب من السلطة التي لم تحرك ساكنا ولم تقم بواجبها تجاه المخالفين لقوانين الوحدة الوطنية والمحرضين على ارتكاب الجرائم، تاركين الحبل على الغارب كأن هذا الأمر لا يعنيها.

والمنبر الديموقراطي في هذه المرحلة الدقيقة يدعو جميع تكتلات ومكونات المجتمع السياسية والاجتماعية والدينية لنبذ ورفض خطاب الكراهية الذي لا يقره المجتمع الكويتي واستنكار مشاريع الفتنة، فالمجتمع الكويتي ينطلق من ثوابت وطنية ودستورية مبنية على التآخي والمحبة والاحترام بين كافة مكوناته.

كما يطالب المنبر الديموقراطي الكويتي القوى العربية الرسمية والشعبية برفض واستنكار التدخل بالشأن السوري، ومساعدة الأطراف السورية بالحل السلمي الذي يحقن دماء الشعب السوري الشقيق ويحفظ مقدراته ودفع الأطراف الخارجية بمغادرة سورية فورا ونزع فتيل أزمة ستطول المنطقة العربية بأسرها ولن يتحقق منها سوى دمار يلحق الضرر بالجميع.

وزارة الداخلية

إعلان بشأن تسجيل المتقدمين للالتحاق بمعهد ضباط الصف الرقباء الأوائل (الدفعة 19)

تعلن وزارة الداخلية عن بدء تسلم طلبات الراغبين في الالتحاق بمعهد ضباط الصف دورة (الرقباء الأوائل الدفعة التاسعة عشرة) للعام الدراسي (2014/2013) وذلك خلال الفترة من يوم الأحد الموافق 2013/06/16 وحتى يوم الخميس الموافق 2013/07/18 وفقاً للشروط التالية:

أولاً: الشروط العامة:

1- أن يكون المتقدم كويتي الجنسية.
2- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة.
3- ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف والأمانة.
4- ألا يكون قد سبق فصله من خدمة الحكومة بحكم أو بقرار تأديبي نهائي.
5- ألا يكون قد سبق فصله تأديبياً من أحد الأجهزة التعليمية بالأكاديمية أو من أي جهة تعليمية أخرى.
6- أن يكون لائقاً صحياً للخدمة النظامية.
7- ألا يقل طول قامته عن (160 سم).
8- أن يجتاز الطالب اختبارات اللياقة البدنية والمعلومات الثقافية والقدرات والاختبارات النفسية.
9- أن يجتاز الطالب المقابلة الشخصية.

ثانياً الشروط الخاصة:

1- أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها.
2- ألا يزيد سنة عن (سبعة وعشرين) سنة ميلادية.
- **يحسب سن الطالب في أول أغسطس من الذي يتقدم فيه للالتحاق بالدراسة.**

ثالثاً: المستندات المطلوبة

1- شهادة الثانوية العامة الأصلية أو صورة مصدقة عنها أو ما يعادلها.
2- البطاقة المدنية الأصلية.

هذا ومما هو جدير بالذكر أن:

1- **مدة الدراسة:** (عامان دراسيان) يتلقى خلالها الطالب مكافأة شهرية مقدارها (250) ديناراً كويتياً للسنة الأولى و 275 ديناراً للسنة الثانية.
2- **الشهادة:** يمنح الخريج شهادة دبلوم في علوم الشرطة.
3- يعين الخريج بأول مربوط رتبة رقيب أول.

رابعاً: إجراءات التسجيل:

1- الفترة المحددة لتوزيع مغلفات طلبات الالتحاق تبدأ من تمام الساعة الثامنة وحتى الساعة الثانية عشرة من صباح يوم الأحد الموافق 2013/06/16 وحتى يوم الخميس الموافق 2013/07/18.
وفي أيام شهر رمضان المبارك يكون موعد تسليم المغلفات من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر.
2- يشترط للحصول على المغلف الخاص بطلب الالتحاق حضور المتقدم شخصياً.
3- على المتقدم للتسجيل التقيد بمواعيد مراجعة لجنة التسجيل باليوم والتاريخ المبين على طلب الالتحاق.
4- جميع المراجعات تكون من بوابة الأكاديمية رقم (4) إدارة التسجيل والقبول التابعة لمكتب الوكيل المساعد لشؤون التعليم والتدريب.

والله ولي التوفيق،،

المعيوف: إذا كان قرار المحكمة هو إبطال المجلس والعودة للانتخابات فـ«أهلاً وسهلاً بالانتخابات»

عبدالله المعيوف

أكد النائب عبدالله المعيوف ان حكم المحكمة الدستورية الذي سيصدر غدا الاحد بشأن الطعون المقدمة بالمجلس الحالي سيكون ملزما للجميع ايا كان قرارها، ويجب احترامه، اذا كنا نريد الكويت دولة دستور وقانون.

وقال المعيوف في تصريح له: نثق بنزاهة القضاء الكويتي العادل، ونحترم احكامه، وسأرضى بحكمه في الطعون المقدمة حول المجلس الحالي ايا كان قراره، مبديا اسفه لما يتعرض له قضاؤنا الشامخ من حملة تشويه يشنها البعض من اعضاء «الاغلبية المفلسة».

واضاف المعيوف من المؤكدان المحكمة الدستورية لا تنظر «مما يقولون ان تحصين الصوت الواحد يعني تنقيح الدستور» احترام حكمها، لانه واجب على الجميع، شاء من شاء وابى من ابى.

وعن توقعه لحكم المحكمة الدستورية المرتقب، قال المعيوف: بالنظر الى قرارات واحكام سابقة للمحكمة الدستورية نفسها فان مرسوم الصوت الواحد دستوري، لان سمو الامير هو من يقدر وحده الحالات التي ينطبق عليها شرط الضرورة لاصدار المراسيم، وهذا ليس كلامي انما هو وفقا لحكم سابق للمحكمة الدستورية. مستدركا «لكن الكلمة الفصل عند المحكمة الدستورية».

وبين المعيوف انه وزملاءه اعضاء المجلس الحالي لا يزعجهم العودة الى صناديق الاقتراع على الاطلاق، مؤكدا انه «اذا كان قرار المحكمة هو ابطال المجلس والعودة للانتخابات» فاهلا وسهلا بالانتخابات.

من جهة أخرى، تساءل المعيوف عن السبب في عدم مشاركة اي من المشايخ او الدعاة في الاحداث الجارية حاليا في سورية؟ وقال المعيوف: «بعيدا عن رأينا الشخصي فيما يحدث حاليا في سورية الا انه من الملاحظ اننا لم نقرأ عن اي مشاركة لهؤلاء المشايخ او على الاقل أحد ابنائهم في هذه الاحداث».

واضاف: «من المنطق ان من يدعو للمشاركة في أمر يجب أن يتقدم الصفوف في هذه المشاركة او على الاقل احد ابنائه في حال عدم قدرته هو شخصيا بسبب المرض او كبر السن، وعليه ان يعلن ذلك على الملأ بحيث يكون هو قدوة لكل المشاركين».

وتابع المعيوف: «لقد شاهدت صورة قبل عدة ايام لمشاهير الدعاة التلفزيونيين وهم يمتطون الخيول في تركيا وسط المناظر الطبيعية الجميلة وذلك تجهيزا لبرامج تلفزيونية سوف تعرض في رمضان، وفي الوقت ذاته نجد أن هؤلاء الدعاة هم أكبر المحرضين للشباب على المشاركة في الحروب التي تحدث هنا وهناك».

وتساءل المعيوف: «هل دم الشباب المتحمس رخيص بحيث يسفك في هذه الفتن التي لا نعرف من يوقدها وما هو الهدف منها، بينما دم واجساد هؤلاء الدعاة وابنائهم غالية حيث تقضي فترة الصيف وسط المناظر الطبيعية الخلابة في تركيا وغيرها؟».

البوص: سنحترم حكم «الدستورية» لأننا نحترم الدستور

سعد البوص

أكد النائب سعد البوص ثقته في نزاهة وعدالة القضاء وقضاة المحكمة الدستورية وهو ما يعني بالضرورة احترام حكمهم في الطعون الانتخابية أيا كان.

وقال البوص: لقد ترشحنا للانتخابات وشاركنا فيها ومارسنا العمل البرلماني وفق الأطر الدستورية وبالتالي من البديهي احترام أعضاء مجلس الأمة الحالي لحكم القضاء. وطالب البوص كل من يدعو إلى احترام الدستور سواء المعارضة أو أي من مكونات المجتمع الكويتي بأن يعلن قبل أن تصدر المحكمة الدستورية حكمها في الطعون الانتخابية غدا الأحد احترامه والتزامه بحكمها أيا كان، فالدستور هو من أرسى مبادئ الفصل بين سلطات الدولة في المادة (50) منه وهو من أكد أيضا على أنه لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه وحذر التدخل في سير العدالة في المادة 163 من الدستور. ورأى البوص أن المصلحة العليا للكويت تعلو فوق أي اعتبار وهي تفرض على الجميع أيا كان موقفه في الأزمة السياسية الراهنة أن ينصاع لحكم القضاء باعتباره عنوانا للحقيقة وتكريسا للعدالة. ورفض البوص محاولات الضغط على المحكمة الدستورية بتصريحات استباقية تحذر من صدور حكم معين، معتبرا تلك الدعوات خروجا صريحا على أحكام الدستور ومساسا باستقلالية القضاء وتدخلا في سير العدالة. وقال البوص: لقد أدينا واجبنا البرلماني على أكمل وجه وتجسد ذلك في حزمة تشريعات نوعا وكما غير مسبوقة ولم تحدث في فصل تشريعي آخر في غضون 6 أشهر فقط.

التجمع دعا في بيان أصدره أمس إلى احترام الأحكام القضائية أياً كانت

«صوتنا»: الدستور والقضاء وأمن البلاد خط أحمر

أصدر تجمع «صوتنا» بيانا أمس دعا فيه الى الرضا بأحكام القضاء العادلة في الطعون المقدمة ضد مراسيم الضرورة، وأكد ان الدستور والقضاء وأمن البلد خط أحمر وتقع على أكتاف الشعب الكويتي مسؤولية حمايتها والزود عنها.

وجاء في نص البيان: حب الوطن يجمعنا والحرص عليه غايتنا ويتحتم علينا كشعب أن نعي مسؤولياتنا جميعا تجاه أمنه واستقراره وأن نحكم العقل والمنطق ونقف صفا واحدا خلف قضائنا النزيه، ونرضى بأحكامه العادلة في الطعون المقدمة ضد مراسيم الضرورة من منطلق حرصنا البالغ على أهلنا فإنه يتوجب «التذكير» بأن المادة 147 من قانون الجزاء تجرم كل من يشكك في نزاهة القضاء أو اهتمامه بعمله أو التزامه بأحكام القانون، وذلك بأي وسيلة من وسائل العلانية، إذ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة مالية.

نحن على يقين بأن الدستور والقضاء وأمن البلد خط أحمر، وتقع على أكتافنا كشعب مسؤولية حمايتهم والذود عنهم كما نعلم جميعا ان اللجوء الى المحكمة الدستورية حق لكل مواطن وان أحكامها لهي الفيصل الذي به نصل الى بر الأمان.

حبا للكويت وحرصا على أمنها واستقرارها لنتآزر وندعم جميعا أحكام قضائنا العادل ونقبل ونحترم الأحكام الصادرة عنه أيا كانت. حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه.

الفزيع: استجواب رولا مع دور الانعقاد المقبل

نواف الفزيع

أعلن النائب نواف الفزيع انه سيقدم استجوابه لوزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د.رولا دشتي مع دور الانعقاد المقبل وسيدور حول ما يحدث من تعد على حقوق الموظفين في الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية، داعيا إياهم الى الصبر إلى حينها نظرا لانتهاء دور الانعقاد الحالي في الايام المقبلة.

وقال ان الاستجواب سيتضمن ايضا مساءلات تدور حول الخطة السنوية الرابعة، مشيرا إلى أنه سبق ان قدم سؤالا برلمانيا للوزيرة حول التجاوزات المالية التي تحدث داخل اروقة وزارة التخطيط والمبالغ التي تصرف لموظفين اجانب فقابل السؤال بالانكار، مؤكدا انه على قناعاته في استخدام الادوات الدستورية التي لن يتنازل عنها لا سيما ان الوضع يمس مستقبل البلد.

● رندى مرعي

المجتمع المدني والقوى السياسية لمواجهة الفتنة الطائفية

أصدرت تجمعات وقوى سياسية وجمعيات نفع عام بيانا جاء فيه: تحذر مؤسسات المجتمع المدني والقوى السياسية الموقعة على هذا البيان من خطر الفتنة الطائفية التي يسعى إلى إشعالها بعض العابثين بالنسيج الوطني الكويتي، مستغلين الوضع المأساوي في سورية غطاء لما يفعلون.

وتؤكد هذه الجهات على ضرورة الحذر الشديد من مثل هذه الفتن التي إن اشتعلت فلن تبقي ولن تذر، كما تدعو جميع القوى المجتمعية الحية إلى الانتباه الشديد لما يمكن أن تؤول إليه أمور البلاد إذا ترك العابثون بأمن مجتمعنا دون حساب أو ردع.

وتهيب بجميع المواطنين عدم الانسياق وراء القوى المتطرفة والمغالية، أيا كانت طائفتها ودينها وانتماؤها، فمثل هؤلاء المغالين يسعون إلى تحقيق غاياتهم وأهدافهم مهما كان الثمن أو النتيجة، والتاريخ مليء بالأمثلة التي لايزال بعضها ماثلا أمامنا، عن صراعات طائفية أتت على الأخضر واليابس ولم تسفر عن انتصار فئة على أخرى، بل خرج الجميع منها خاسرا، كما لاتزال آثار الحرب الأهلية اللبنانية والصراع المذهبي الأيرلندي مجسدة على الأرض لمن لم يقرأ التاريخ.

إننا نؤكد على حق شعوب المنطقة في النضال من أجل حريتها وتقرير مصيرها، غير أننا نشدد، في الوقت نفسه، على أننا لن نقبل أن تصدر إلينا صراعات المجتمعات الأخرى تحت ذريعة الدعم والمساندة لهذا الطرف أو ذاك، والمؤسف حقا أن أغلب الفئات المتحمسة مع الضحية ضد الجلاد، في بلد ما، ينقلب موقفها رأسا على عقب في بلد آخر وتتمترس مع الجلاد ضد الضحية.

إن تقلبات البعض هذه ليست مخفية على من يرصدونها، بل مكشوفة، ولا تنم إلا عن طائفية بغيضة تعمي عيني صاحبها عن رؤية الحقائق حينا وتفتحها حينا آخر، والفارق في الحالين هو المنطلق الطائفي لا أكثر.

لذا، فإن الجهات الموقعة على هذا البيان تؤكد أنها لن تسمح لأي عابث بزعزعة استقرار بلدنا بأي مبرر أو حجة، وستقف بحزم ضده، مستندة إلى المواطنة التي حدد حقوقها وواجباتها دستور 1962، داعية الجميع إلى التمسك بها ووضع مصلحة البلد فوق أي اعتبار.

التحالف الوطني الديموقراطي - الجمعية الثقافية النسائية - جمعية الخريجين الكويتية - جمعية الدفاع عن المال العام - الجمعية الكويتية للفنون التشكيلية